



**AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE
SCIENCES**

Publisher: College of Economics and Management - Wasit University



تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري في العراق وتأثيره في استقطاب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى القطاع الزراعي

طيبة خلف حسن

علي درب كسار الحيايالي

باحث

استاذ

جامعة بغداد / كلية علوم الهندسة الزراعية/ قسم الاقتصاد الزراعي

tafs888123@gmail.com

adk_1966@yahoo.com

المستخلص

يهدف البحث الى تحليل العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري في العراق من خلال بعض المؤشرات الاقتصادية للتوصل الى صلاحية البيئة الاستثمارية في العراق لاستقطاب الاموال الاجنبية من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر ولاسيما للقطاع الزراعي الذي يفتقد الى مقومات النهوض به على الرغم من توافر الموارد الطبيعية والبشرية. وتوصل البحث الى ان اغلب المؤشرات المدروسة والتمثلة كالقوة التنافسية والقدرة على ادارة الوطني ومؤشر الاستقرار السياسي ودرجة الانفتاح التجاري ومؤشر الامن والفساد ومعدلات البطالة في القطاع الزراعي وعلى مستوى الاقتصاد ككل ، لم تكن في صالح البيئة الاستثمارية العراقية ، الامر الذي يجعل من دخول الاموال الاجنبية للاقتصاد العراقي بشكل عام وللقطاع الزراعي بشكل خاص محفوفا بالمخاطر فضلا عن اتصاف القطاع الزراعي بالمخاطرة واللايقين. واوصى البحث بضرورة تنويع موارد الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد على قطاع النفط ، فضلا عن تحقيق معدلات مقبولة ومشجعة من الاستقرار السياسي وتحسين مستوى الامن والقضاء على الفساد المستشري من خلال تحسين النظم والقوانين وتهيئة الاجواء الملائمة للاستثمار الاجنبي في القطاع الزراعي مع الاخذ بنظر الاعتبار خصوصية السوق العراقية.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية، الانفتاح التجاري، القدرة التنافسية

AN ECONOMIC ANALYSIS OF THE FACTORS AFFECTING THE INVESTMENT
CLIMATE IN IRAQ AND ITS IMPACT ON ATTRACTING FOREIGN DIRECT
INVESTMENT TO THE AGRICULTURAL SECTOR

A.D.K.Alhiyali

Teba K.H.

Professor

Researcher

Dept. of Agric. Economics, Colle. Of Agric Engineering Sciences, Univ. of Baghdad

ABSTACT

The research aims to analyze the factors affecting the investment climate in Iraq through some economic indicators to reach the validity of the investment environment in Iraq to attract foreign funds through foreign direct investment, especially for the agricultural sector that lacks the elements for its advancement despite the availability of natural and human resources. The research concluded that most of the studied indicators represented by competitive strength, ability to manage the national, political stability index, degree of trade openness, security and corruption index, unemployment rates in the agricultural sector and at the level of the economy as a whole, were not in the interest of the Iraqi investment environment, this makes the entry of foreign money into the Iraqi economy in general and the agricultural sector in particular fraught with risks as well as the risk and uncertainty of the agricultural sector. The research recommended the necessity to diversify the resources of the Iraqi economy and not to depend on the oil sector, as well as achieving acceptable and encouraging rates of political stability, improving the level of security and eliminating rampant corruption by improving systems and laws and creating an appropriate atmosphere for foreign investment in the agricultural sector, taking into account the specificity of the Iraqi market.

Keywords: Investment environment; Trade openness; Competitiveness

المقدمة

يمتلك العراق قاعدة مورديّة كبيرة وغير مستغلة تتمثل بالموارد البشرية والطبيعية فضلا عن الثروات المتمثلة بالنفط والغاز والخامات التي تمتد على مساحة كبيرة تؤهل العراق لان يتبوأ مكانة اقتصادية مرموقة فيما لو استغلت مثل هذه الثروات استغلالا اقتصاديا صحيحا بالشكل الذي ينعكس على مجمل قطاعاته المختلفة بشكل ايجابي وبالتالي يسهم في رفد ميزانيته الوطنية بموارد كبيرة تبعده عن الاقتراض الداخلي والخارجي. ولعل من اهم قطاعاته التي تتميز بتعدد مواردها هو القطاع الزراعي الذي عانى طويلا من السياسات السابقة والظروف المحلية والخارجية التي عصفت به وقطعت اوصاله واطعته بالشكل الذي اصبح عبئا على الاقتصاد الوطني ، في الوقت الذي كان ينبغي ان يكون رافدا قويا يسهم في تعزيز هذا الاقتصاد، الامر الذي جعل من القائمين على ادارة القطاع الزراعي يقفون طويلا على مواطن الضعف ويحاولون تصحيح مسار سياساته المخطط لها والمنفذة وتشخيص الاخطاء وتصويبها في محاولة للنهوض بهذا القطاع الحيوي لتعزيز مكانته بين قطاعات الاقتصاد الوطني وان يكون عامل اسهام ايجابي لقطاع النفط ، لا ان يكون متعكزا على موارده والتي يمكن ان تنضب يوما ما وهذا ما متوقع في المستقبل القريب في ظل التطورات العالمية التي تسعى الى تخفيف الاعتماد على النفط في محاولة لسحب البساط من تحت اقدام الدول النفطية وبالتالي تدمير اقتصاداتها، عندها لن يكون امام هذه الدول النفطية ملاذ سوى اللجوء الى مواردها الاخرى ومنها الزراعة لا سيما ان كانت تمتلك موارد كبيرة تؤهلها لان تكون دولا زراعية من الدرجة الاولى ولن يتم ذلك الا باعتماد التطور التقني لتحديث امكاناتها ولا يتأتى ذلك الا من خلال الاعتماد على مصادر حديثة ومنها الاستثمار الاجنبي ولا سيما المباشر منه من اجل ان تحدث قطاعاتها الزراعية المتخلفة ولن يتم ذلك الا بتهيئة المناخات الاستثمارية لاستقدام الاموال الاجنبية الى اقتصادها الوطني.

لقد تناول موضوع الاستثمار الاجنبي ولاسيما المباشر منه في القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعي مجموعة كبيرة من البحوث منها الباحث الحوالة (1983) الذي بين ضعف اثر الاستثمارات الزراعية المتحققة في بعض المتغيرات الاقتصادية ولاسيما الإنتاج و الدخل الزراعي وإن القطاع الزراعي لم يكن يعاني من نقص في رؤوس الأموال الموجهة للاستثمار خلال الفترة التي أعقبت عام 1968 غير إن ما يلاحظ بأن هنالك سوء توزيع في تركيب الاستثمارات الزراعية. ودرست الباحثة الديبوني (1996) دور الاستثمار الزراعي في نمو الناتج الزراعي في العراق للسنوات 1970-1990 باستخدام مجموعة متغيرات منها الناتج المحلي الزراعي كمتغير تابع اما المتغيرات المستقلة فهي (اسعار السلع الرأسمالية الزراعية، التخصيصات الاستثمارية في القطاع الزراعي، عنصر المخاطرة والتكنولوجيا) واستنتجت الباحثة إن استجابة الاستثمار الزراعي للتغيرات في الناتج الزراعي و التكنولوجيا هي كبيرة في حين كانت استجابة الاستثمار الزراعي للتغيرات الحاصلة في التخصيصات الاستثمارية منخفضة. في حين اشار العقيدى (2005) بأن جذب الاستثمارات لا يحدث بين ليلة و ضحاها كما انه لا يعتمد على الدول المضيفة فقط بل يحتاج الى مدة زمنية غير قصيرة تُهياً خلالها الدول المضيفة الظروف الذاتية و الموضوعية لعملية جذب الاستثمار إليها كتهيئة القوانين والتشريعات والرأي العام المحلي وتقديم التسهيلات ووضع الضوابط الاحتياطية للنتائج السلبية المحتملة و غيرها. واكد الحديثي و اخرون (2008) على ان الإعفاء الضريبي يعد عامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق، في حين كان غياب الامن من العوامل الطارئة بشدة للاستثمار الاجنبي وان تسارع معدلات التضخم من ناحية و زيادة الاجور في القطاع العام من ناحية اخرى سيشكل تحدياً مستقبلياً للاستثمار الاجنبي، و قد يزداد هذا الامر تعقيداً عند قدوم الاستثمارات الاجنبية و ممارسة نشاطها على ارض الواقع. اما العبيدي واخرون (2013) فقد تناول واقع الاقتصاد العراقي و الامكانيات و المقومات و معوقات عملية جذب الـ *FDI* اليه و رسم سياسات جذب الـ *FDI* الى العراق في ضوء المتطلبات و التحديات التي تواجه عملية التنمية الاقتصادية في العراق باعتبار الـ *FDI* احد اهم مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في العالم، واوصى الباحث بضرورة تبني مشروع لإصلاح الاقتصاد العراقي يتم فيه التنسيق بين كل الجهات المعنية بذلك بما يؤدي الى عدم التضارب بالأهداف بين وسائل السياسة النقدية ووسائل السياسة المالية ضمن اطار زمني. وتناول كل من الزهراني (2004) والازرق (2006) الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية كمصر والسعودية ، و اشار الفواز (2007) الى تأثير كل من عجز الموازنة ودرجة الانفتاح التجاري ومعدل التضخم في استقطاب الاستثمار الاجنبي المباشر. في حين اشار Tun and Others (1982) الى الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الاجنبي المباشر في الاقتصادات النامية. اما الباحث (Jiho & others) (1999) فقد تناول موضوع الاستقرار السياسي وتأثيره في الاستثمارات الاجنبية المباشرة في كوريا للمدة (1977-1991) و استنتج الباحث الى عدم وجود علاقة معنوية بين عدم الاستقرار السياسي و تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى كوريا الا في حالة كون عدم الاستقرار حاداً بدرجة تؤثر في السياسات المتعلقة بالاستثمار الاجنبي المباشر كما حدث في عام 1980 . ودرس مطلق (2014) المناخ الاستثماري في العراق وتوصل الى مؤشر القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي له تأثير ايجابي في حالة الصادرات مع النفط وسلبى بدون النفط فضلا عن ان القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني كان تأثيرها ايجابيا. وان كلا من معدلات التضخم والنمو الاقتصادي ونمو السكان كانت اثره ايجابية في المناخ الاستثماري. و اشار عيسى و عطية (2018) الى ان الاقتصاد العراقي اكثر انفتاحا على الصادرات وان الانفتاح التجاري يؤثر سلبا في النمو الاقتصادي في الاجل القصير فضلا عن وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل بينهما وان علاقتهما اصبحت طردية.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي من ضيق قاعدة الاقتصاد المحلي و انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار الوطني فيها فضلا عن ضعف اداء قطاعاته الفرعية المتأثرة بريعية الاقتصاد العراقي المعتمد على واردات قطاع النفط التي تنهض بالاقتصاد عندما تنتعش اسواق النفط وتتأثر بانخفاض اسعاره الامر الذي انعكس على مجمل المناخ الاستثماري الذي ينبغي ان يكون صالحا لاستقطاب الاموال الاجنبية في مختلف قطاعاته ومنها القطاع الزراعي والذي عانى على مدى عقود كثيرة من انخفاض في مجمل قطاعاته الثانوية المتأثرة سلبا بأداء الاقتصاد العراقي فضلا عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي لعبت دورا مهما في التأثير على هذا القطاع فضلا عن القطاعات الاخرى وبالتالي استوجب الامر توسيع قاعدة الاقتصاد المحلي من خلال اليات جديدة لتشجيع النشاط الاستثماري و إزالة المعوقات امام حركة راس المال الاجنبي والاستعانة بالخبرات الاجنبية لغرض النهوض بهذا القطاع الحيوي.

فرضية البحث

يفترض البحث ان مؤشرات البيئة الاستثمارية في العراق ليست بالقدر الكافي التي تشجع على دخول الاموال الاجنبية . كما يفترض البحث ان الاستثمار الاجنبي المباشر له دور ايجابي في تحسين اداء القطاعات الاقتصادية ومنها الزراعية بما يحمله من مميزات تتمثل بالتقنية العالية ورؤوس الاموال بالشكل الذي سيرفع من اداء هذه القطاعات وينعكس ايجابا على مجمل الاقتصاد الوطني .

اهداف البحث

يهدف البحث الى الاتي :-

- تحديد العوامل المؤثرة في المناخ الاستثماري في العراق عن طريق دراسة مجموعة من المؤشرات ومنها:-
- أ- القوة التنافسية للاقتصاد العراقي.
 - ب- القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني
 - ت- قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه
 - ث- معدلات البطالة بشكل عام والبطالة في القطاع الزراعي
 - ج- مؤشر الاستقرار السياسي
 - ح- درجة الانفتاح التجاري
 - خ- مؤشر الامن والفساد

المواد وطرائق العمل

اعتمد البحث بيانات سلسلة زمنية امتدت من عام 2000 الى عام 2020 مع الاشارة الى ان بعض مؤشرات الدراسة لم تمتد ضمن نفس المدة وانما قدر استفادة البحث من البيانات فضلا عن ان بعض المؤشرات لم تكن بحاجة الى ادراج ارقامها للمدة المذكورة وانما تم الاكتفاء بأرقام السنوات الاخيرة والتي تعد كافية لفحص هذه المؤشرات. كما ان البحث ابتعد عن التحليل الكمي بسبب ان المتغير الاهم في

الدراسة وهو الاستثمار الاجنبي المباشر في الزراعة لا تتوافر عنه بيانات بسبب عدم وجوده اصلا وبالتالي لا يمكن دراسة تأثير العوامل المؤثرة فيه كميًا وتم الاكتفاء بالتحليل الوصفي المستند الى بيانات حديثة . وسيتم التعريف بالمؤشرات الاقتصادية التي سيتم تناولها بالتحليل داخل البحث.

الاستثمار الاجنبي المباشر:

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر تحركات رؤوس الأموال الدولية التي تسعى لإنشاء أو تطوير أو الحفاظ على شركات أخرى تابعة أجنبية و(أو) ممارسة السيطرة (أو تأثير كبير) على إدارة الشركة الأجنبية. وهو من ناحية الشكل، كبناء شبكة من الشركات التابعة في الخارج، ويجوز للمستثمر إما إنشاء جديد كلياً، مع تثبيت إنتاج جديدة وتعيين موظفين جدد. وهذا ما يسمى بإنشاء الاستثمار الأجنبي المباشر الحصول على كيان أجنبي موجود مسبقاً عن طريق الاستحواذ أو نقل الملكية أو في الاندماج والشراء عبر الحدود. اما من الناحية الاستراتيجية فيقسم الاستثمار الاجنبي المباشر الى قسمين اولهما هو الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي: وهو الاستثمار في جميع الفروع التي تنتج سلعا مماثلة للشركة الأم. هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر لتسهيل وصول المستثمرين إلى الأسواق الخارجية أو للتغلب على بعض العوامل (كالحواجز الجمركية، وتكاليف النقل) التي تؤثر على القدرة التنافسية للصادرات، والمستثمرين يفضلون تكرار جميع مراحل الإنتاج في الموقع المستهدف. اما ثانيهما فهو الاستثمار الأجنبي المباشر الرأسي أو العمودي، وهو الاستثمار في مختلف مراحل تصميم وإنتاج وتسويق منتجاتها من خلال تنفيذ الإنتاج في دول مختلفة وبواسطة شركات تابعة. وذلك من أجل للاستفادة من الفروق في تكاليف عوامل الإنتاج بين البلدان. وعندما تكون الأنشطة ذات القيمة المضافة للشركة الأم مطبقة مرحلة بمرحلة بطريقة عمودية في البلد المضيف يكون الاستثمار عمودياً (مطلبك، 2014، 46).

النمو الاقتصادي

يعرف النمو الاقتصادي على انه النسبة المئوية للتغير في الناتج المحلي الاجمالي من سنة الى اخرى ، وهو ايضا يمثل معدل النمو السنوي للناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق على اساس العملة المحلية ، ويتغير النمو الاقتصادي من سنة لأخرى حيث تمر الاقتصاديات بفترات ركود وتوسعات ، غير ان الاقتصاد ينمو بشكل روتيني بنحو 5% او اكثر كل عام ويعد هذا معدل نمو كبير واذا تعدى نسبة 7-8 في المائة فهو نمو اقتصادي غير عادي (النمو الاقتصادي والفقير، الامم المتحدة، 2015).

التضخم :

يعبر عن التضخم بالنسبة المئوية للتغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

احتياطي النقد الاجنبي

ويسمى ايضا احتياطي الفوركس، وهي بالمعنى الحرفي الدقيق للكلمة الودائع والسندات من العملات الاجنبية فقط التي تحتفظ بها البنوك الاجنبية والسلطات النقدية. اما احتياطي الذهب فهو الذهب الذي يحتفظ به البنك المركزي كمستودع للقيمة وضمان لتخليص الوعود لدفع المودعين وحاملي الاوراق المالية او اقرانهم التجاريين او لتأمين العملة. وتستخدم احتياطيات الذهب اليوم على وجه الحصر تقريبا – وان كان نادرا- في تسوية المعاملات الدولية (خوشناو، 201920).

العجز في الموازنة

يعبر عن العجز في الموازنة بأنه تجاوز الانفاق العام للإيراد العام ، كما ان انخفاض حصيللة الإيراد العام مع ثبات الانفاق العام بسبب اضطراب اقتصادي يؤدي هو الآخر الى حدوث عجز في الموازنة العامة ، ويمكن التوصل الى العجز في الموازنة العامة من خلال المعادلة الاتية(عبد الزهرة، 2004، : (154)

الانفتاح التجاري

يشير هذا المصطلح الى تلك السياسة التي تؤدي إلى التخلي عن السياسات المنحازة ضد التصدير، وإتباع سياسات حيادية بين التصدير والاستيراد، والتخفيض من قيمة التعريفات الجمركية المرتفعة، بالإضافة إلى تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية والاتجاه نحو نظام موحد للتعريفات الجمركية. ويعد الانفتاح التجاري دليلاً على مساهمة التجارة الخارجية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي اي انه يوضح مدى اعتماد النشاط الاقتصادي لأي بلد على الظروف السائدة في اسواق التصدير والاستيراد لهذا البلد ويعبر عن الانفتاح التجاري بالصيغة الاتية (عيسى وعطية، 2018، 246):

$$\{ (الصادرات + الواردات/الناتج المحلي الاجمالي) \} \times 100$$

مؤشر الاستقرار السياسي

يتم تعريف الاستقرار السياسي على أنه مقياس للتصورات المتعلقة باحتمالية زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بسبب عدم دستورية أو وسائل العنف ، بما في ذلك العنف المنزلي والإرهاب. لذلك فإن البيئة السياسية غير المستقرة ستقل الاستثمار وسرعة التنمية الاقتصادية وسيزيد من احتمالية انهيار الحكومة و الاضطرابات السياسية. ويتم قياس مؤشر عدم الاستقرار السياسي على مقياس من 0 إلى 10 بناءً على درجة شدة الاحتجاج السياسي والعنف في كل دولة في أي سنة معينة. ميزة هذا المؤشر على المؤشرات الأخرى لعدم الاستقرار السياسي ، مثل مؤشر هشاشة الدولة. ويأخذ مؤشر الاستقرار السياسي مديات رقمية (-2.5 ضعيف ؛ 2.5 قوي) (Madaline,2015,75) (بن مريم، 2018، 55).

مؤشر السلام العالمي (بروتوكول جنيف)

هو محاولة لقياس وضع المسالمة النسبي للدول والمناطق ويعتمد على مجموعة من المؤشرات عددها نحو 24 مؤشرا مثل ، عدد الحروب الداخلية والخارجية المشارك فيها و عدم الاستقرار السياسي و العلاقات مع البلدان المجاورة و القدرة على التطور العسكري وغيرها (Institute for Economics and Peace (2015)).

القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي: يمكن قياس القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي من خلال التعرف على معدل نمو الصادرات العراقية بشكل عام بضمنها النفط ومن دون النفط خلال المدة المبحوثة وحسب توافر البيانات(مطلق، 2014، 113).

القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني : يمكن قياس قدرة الاقتصاد الوطني من خلال الاتي(مطلق ، 2014، 120):-

- 1- التعرف على قيمة الاحتياطات من النقد الاجنبي
- 2- عجز او فائض الموازنة العامة

قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه وتقدمه: ويتم ذلك من خلال المؤشرات الاتية(مطلبك ، 2014 ،
-(124)

- 1- معدل النمو الاقتصادي
- 2- معدل التضخم
- 3- معدل نمو السكان

النتائج والمناقشة

ان البحث في موضوع الاستثمار الاجنبي المباشر في القطاع الزراعي في العراق يكتسب اهمية كبيرة بالنظر لان الاقتصاد العراقي يعد اقتصادا ريعيا يعتمد على قطاع النفط في تمويل ميزانيته الوطنية وبالتالي فان هذا الاقتصاد سيكون معرضا للتقلبات التي ستأثر بسوق النفط العالمي واسعاره التي لا تستقر عند مستوى ثابت ، الامر الذي لا بد من تنشيط القطاع الزراعي لاسيما ان مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الاجمالي لا تزال ضعيفة حيث تبلغ بما يقرب نحو 6.9% و 3.0% و 5.2% للأعوام 2.14 و 2.15 و 2.16 و 2017 على الترتيب(عبد الحسين واخرون، 2019، 433) ، الامر الذي ينبغي ان يتم تحديث هذا القطاع ولن يتم ذلك الا بالاعتماد على التقنيات العالمية الحديثة سواء بالمكائن والمعدات وطرق الري الحديثة فضلا عن البذور المحسنة والمبيدات العالمية ذات المناشئ المعروفة في مكافحة الامراض النباتية وغيرها.

ان القيام بكل ذلك لا يتم الا باستقدام الاموال الاجنبية عن طريق الاستثمار الاجنبي المباشر. غير ان المستثمر الاجنبي لن يجازف باستثمار امواله الا بعد التأكد من توافر شروط نجاح استثماره ، بمعنى يجب ان يتحقق من صلاحية البيئة الاستثمارية التي تتأثر سلبا او ايجابا بمجمل عوامل ينبغي ان يكون تأثيرها ايجابيا حتى تكون البيئة الاستثمارية في العراق جاذبة وليست طاردة وكما يأتي:

للتعرف على القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي يتضح من الجدول (1) ان الصادرات النفطية خلال المدة (2000-2016) تتفوق كثيرا على الصادرات الزراعية وبشكل لا يقارن ، الامر الذي يوضح بشكل جلي ان مساهمة المنتجات الزراعية لا تكاد تذكر مقارنة بالمنتجات النفطية.

جدول 1. الصادرات العراقية النفطية والزراعية خلال المدة (2000-2016) مليون دولار

الصادرات الزراعية	الصادرات النفطية	السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات النفطية	السنوات
0.054	41.668	2009	0.006	19.771	2000

0.041	52.290	2010	0.008	15.685	2001
0.058	83.006	2011	-	-	2002
0.034	94.027	2012	-	-	2003
0.030	89.214	2013	0.101	17.751	2004
0.079	84.129	2014	0.03	23.648	2005
0.086	46.695	2015	0.018	30.465	2006
0.901	58.023	2016	0.017	39.433	2007
			0.07	61.111	2008

المصدر: (عبد الحسين واخرون، 2019، 433)

فيما يشير الجدول (2) الى مؤشر القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني والذي تعبر عنه قيمة الاحتياطات من النقد الاجنبي فضلا عن عجز او فائض الموازنة. اذ يشير الجدول المذكور الى ان ترتيب العراق عالميا باحتياطات النقد الاجنبي هو 27 بقيمة 79.985 مليار دولار للعام 2020 الامر الذي يعطي مؤشرا ايجابيا على القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني ، في حين كانت مؤشرات الموازنة العامة تشير الى انخفاض هذه القدرة الامر الذي يؤكد مرة ثانية تفوق النفقات العامة على الإيرادات العامة التي يقدمها القطاع النفطي والذي سيبقى عاجزا على ادارة الاقتصاد الوطني طالما ان هذا الاقتصاد يبقى معتمدا على قطاع واحد دون غيره.

جدول 2. عجز او فائض الموازنة في العراق خلال المدة (2000 - 2018)

واحتياطات العراق من النقد الاجنبي للعام 2020

الموازنة العامة	السنوات	الموازنة العامة	السنوات
-22922155	2010	-607.94	2000
-15727976	2011	-1222.2	2001
-14796032	2012	-1327.16	2002
-19127945	2013	11083566	2003
-918767	2014	1467423	2004
-25414058	2015	9604598	2005
-24194919	2016	-5570858	2006
-68944316	2017	-9662937	2007
-49761295	2018	-6207723	2008
		-18757308	2009

احتياطيات العراق من النقد الاجنبي لعام 2020*	79,985 مليار دولار
ترتيب العراق عالميا باحتياطيات النقد الاجنبي	27

المصدر: رشا خالد وهيب وآخرون. 2020، 413.

<http://ar.wikipedia.org> *

اما فيما يتعلق بقوة الاقتصاد واحتمالات نموه وتقدمه والذي تعبر عنه مؤشرات معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل نمو السكان ، فيشير الجدول (3) الى ان معدل النمو الاقتصادي قد تراوحت قيمه بين قيمة دنيا بلغت نحو 33.1- % في عام 2003 وهذا متوقع بسبب الظروف التي مر بها العراق آنذاك ، وبين حد اعلى بلغ نحو 54.16% في عام 2004 ، وقد سجلت معدلات النمو الاقتصادي قيما سالبة خلال الاعوام 2002 و 2003 و 2017 و 2018 . وقد توقع موقع الاقتصاد العالمي ان معدلات النمو الاقتصادي خلال المدة (2024-2020) ستبلغ نحو 12.06- ، 2.53 ، 3.13 ، 5.06 ، 1.37% على الترتيب. وبالاتمام على هذه الارقام يمكن القول بان هذه الارقام ليست مشجعة بالشكل الكافي.

اما المؤشر الثاني وهو التضخم فقد كانت قيم التضخم خلال المدة المذكورة قد تراوحت بين حد ادنى بلغت 10.1- وحد اعلى بلغ نحو 53.2% . وقد بلغت توقعات موقع الاقتصاد العالمي ان قيم التضخم ستكون خلال المدة 2020- 2024 تتراوح بين 0.1 و 1.8% وهي تعد قيما منخفضة ومشجعة ستتعاكس بشكل ايجابي على المناخ الاستثماري.

اما المؤشر الثالث وهو معدل نمو السكان ، فيعد العراق من الدول التي تمتاز بمعدل نمو جيد بلغ في المعدل للمدة المذكورة نحو 2.7% وهذا يعد معدلا مشجعا يعكس وجود قوى عاملة كافية لا سيما ان العراق يعد من الدول التي تحتوي على وفرة في اعداد السكان ضمن القوى العاملة.

جدول 3. بعض المؤشرات الاقتصادية في العراق خلال المدة (2000-2020)

السنة	معدل النمو الاقتصادي %	التضخم كنسبة مئوية %	معدلات البطالة في القطاع الزراعي كنسبة العمالة الكلية %	معدل البطالة في العراق كنسبة مئوية %	الانفتاح التجاري Iraq: Trade openness: exports plus imports as percent of GDP	القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالنسبة GDP %	مؤشر الاستقرار السياسي (-2.5 weak; 2.5 strong):	معدل النمو السكاني %
2000	1.41	5	26.24	9.05	-	4.63	-1.74	3
2001	2.31	16.4	25.88	9.04	-	6.93	-	2.98
2002	-6.9	19.3	26.15	9.11	-	8.56	-1.61	2.95
2003	-33.1	33.6	27.28	9.12	-	8.41	-2.39	2.82
2004	54.16	27	25.44	9.06	120.23	6.94	-3.18	2.58
2005	4.4	37	24.91	8.97	115.74	6.89	-2.69	2.29
2006	10.16	53.2	24.05	8.8	89.65	5.83	-2.83	1.93

1.67	-2.77	4.93	74.09	8.65	23.67	-10.1	1.38	2007
1.69	-2.47	3.85	81.06	8.39	22.97	12.7	8.23	2008
2.05	-2.18	5.23	78.69	8.5	22.45	6.9	3.38	2009
2.62	-2.24	5.16	73.5	8.37	21.89	2.9	6.4	2010
3.25	-1.85	4.56	72.17	8.16	21.42	5.8	7.55	2011
3.72	-1.93	4.12	73.55	7.97	20.5	6.1	13.94	2012
3.9	-2.01	4.77	75.69	9.28	19.94	1.9	7.6	2013
3.71	-2.48	4.9	78.29	10.59	19.8	2.2	0.7	2014
3.32	-2.26	4.81	76.76	10.71	19.36	1.4	2.48	2015
2.88	-2.31	3.8	72.02	10.82	18.53	0.6	15.21	2016
2.54	-2.31	3.3	73.59	13.02	18.58	0.2	-2.49	2017
2.32	-2.52	2	79.93	12.86	18.38	0.4	-0.56	2018
-	-2.56	2	76.37	12.82	18.1	-	4.4	2019
-	-	-	-	12.82	17.79	-	-	2020

المصدر: www.theglobaleconomy.com

البنك المركزي العراقي . نشرات سنوية مختلفة

*عدم توفر بيانات

اما فيما يتعلق بمؤشر الانفتاح التجاري فقد اشارت الدراسات السابقة الى ان الاقتصاد العراقي اكثر انفتاحا على الصادرات وكذلك عن وجود علاقة تكاملية طويلة الاجل وموجبة بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي (عيسى وعطية، 2018، 246) وبالنظر الى قيم الانفتاح التجاري في جدول (3) نلاحظ ان القيم تراوحت بين حد اعلى بلغ نحو 120.23% (كنسبة مئوية من GDP) في عام 2004 ، وحد ادنى بلغ نحو 72.17% في عام 2011 ، وبقيت القيم متقاربة مع بعضها لتشير الى انفتاح الاقتصاد العراقي على الصادرات على الرغم من صيغة المؤشر قد تكون مظلمة لاسيما ان قيمة المؤشر في البسط تشير الى مجموع الصادرات والواردات الامر الذي قد لا يحسم الامر كثيرا الا اذا تم التعرف على قيم الصادرات خلال المدة المبحوثة. وبالاعتماد على قيم الجدول (4) والذي تشير قيمه الى الصادرات والواردات من السلع والخدمات كنسبة مئوية من GDP ، فضلا عن الميزان التجاري كنسبة من GDP

جدول 4. صادرات وواردات العراق من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي GDP

والميزان التجاري كنسبة من GDP للمدة 2000-2019

السنوات	صادرات العراق من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	واردات العراق من السلع والخدمات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي	الميزان التجاري العراقي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي
	%	%	%
2000	75.7	49.63	26.07
2001	65.27	61.51	3.77
2002	70.57	49.19	21.38
2003	77.39	76.84	0.55
2004	56.27	63.96	-7.69
2005	54.35	61.39	-7.05
2006	51.03	38.62	12.41
2007	45.9	28.19	17.71
2008	50.33	30.73	19.6

0.1	39.29	39.4	2009
5.34	34.08	39.42	2010
16.66	27.75	44.42	2011
15.35	29.1	44.45	2012
3.67	36.01	39.68	2013
4.39	36.95	41.34	2014
-6.08	41.42	35.34	2015
-7.82	39.92	32.1	2016
2.32	35.64	37.96	2017
8.03	35.95	43.98	2018
-2.22	39.30	37.08	2019

المصدر: www.theglobaleconomy.com

من الجدول (4) يتضح ان مؤشرات الجدول ليست في صالح المناخ الاستثماري ولاسيما الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ، ولا سيما السنوات الاخيرة التي كانت بين حدود سالبة للأعوام 2015 و 2016 و 2019 و حدود موجبة ضعيفة للأعوام 2017 و 2018 . وتم الاعتماد على القيم الاخيرة كمؤشرات حديثة للحكم على البيئة الاستثمارية في العراق. اما فيما يتعلق بالواردات والصادرات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي فان ارتفاع نسب الصادرات يعني انفتاح الاقتصاد العراقي نحو الصادرات وهو ما يعد مؤشرا جيدا تسعى نحوه الدول من اجل استقطاب رؤوس الاموال الاجنبية . اما ارتفاع نسبة الواردات من الناتج المحلي الاجمالي فليس في صالح الاقتصاد العراقي على اعتبار ان هذا يؤدي الى استنزاف العملات الاجنبية في استيراد السلع والخدمات.

اما فيما يتعلق بمؤشر الاستقرار السياسي فيشير جدول (3) الى ان قيم هذا المؤشر كلها سالبة وتقع اغلبها ضمن القيم الضعيفة مما يدل على ان العراق يتسم بمؤشرات استقرار ضعيفة، ويؤكد هذا الامر ان ترتيب العراق ضمن مؤشر السلام العالمي خلال المدة (2015-2019) كان 160 و 161 و 160 و 159 على الترتيب (جدول 5) ، فضلا عن ان العراق وقع ضمن الترتيب 17 من بين الدول العربية الاكثر امانا ضمن تصنيف CSR GULF في عام 2020 (جدول 6) ، وفي الترتيب 162 عالميا حسب مؤشر الفساد لعام 2019 (جدول 7). كل هذه المؤشرات تلعب دورا سلبيا في التأثير على المناخ الاستثماري وتجعل من البيئة الاستثمارية العراقية طاردة للاستثمار الاجنبي بشكل عام وللقطاع الزراعي بشكل خاص.

جدول 5. ترتيب العراق ضمن مؤشر السلام العالمي للمدة (2015-2019)

السنوات	2019		2018		2017		2016		2015	
	المرتبـة	النقاط	المرتبـة	النقاط	المرتبـة	النقاط	المرتبـة	النقاط	المرتبـة	النقاط
 العراق	159	3.369	160	3.436	161	3.516	162	3.530	160	3.481

المصدر: <https://ar.wikipedia.org>

جدول 6. تصنيف CSR GULF لأكثر الشعوب العربية امانا في عام 2020

الترتيب	الدولة	الترتيب	الدولة
1	قطر	12	مصر
2	الامارات	13	لبنان
3	عمان	14	فلسطين
4	الكويت	15	السودان
5	السعودية	16	جزر القمر
6	البحرين	17	العراق
7	الاردن	18	سوريا
8	تونس	19	ليبيا
9	المغرب	20	الصومال
10	الجزائر	21	اليمن
11	موريتانيا		

المصدر: <https://www.csrgulf.com>

جدول 7. ترتيب الدول العربية عالميا حسب مؤشر الفساد لعام 2019

الترتيب عالميا	الدولة	الترتيب عالميا	الدولة
21	الامارات	106	مصر
30	قطر	126	جيبوتي
51	السعودية	137	لبنان
56	عمان	137	موريتانيا
60	الاردن	153	جزر القمر
74	تونس	162	العراق
77	البحرين	168	ليبيا

السودان	173	المغرب	80
سوريا	178	الكويت	85
الصومال	180	الجزائر	106

المصدر: تقرير منظمة الشفافية العالمية لعام 2019

مؤشرات القطاع الزراعي

ان استقطاب الاموال الاجنبية للقطاع الزراعي ينطوي علي مخاطرة كبيرة بوجود نقاط سلبية وتأثيرات سلبية في المؤشرات السابق ذكرها فضلا عما يتصف به القطاع الزراعي من مخاطرة ولا يقين وبالتالي فان اشتراك هذه الصفات مع التأثيرات السلبية (ان كانت كثيرة) للمؤشرات السابقة سيجعل البيئة الاستثمارية العراقية غير صالحة وبالتالي لن يكون صالحا للاقتصاد العراقي بالمجمل.

تشير البيانات الى ان مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ضعيفة ولم تتعدى نسبة 10% في اكثر الاحوال وكانت الناتج المحلي الاجمالي الزراعي خلال العام 2019 نحو 5.2% وهذه النسب تعد متدنية جدا ولا تشجع على تحسين البيئة الاستثمارية . وبالرجوع الى الجدول 3 نلاحظ ارتفاع قيم معدلات البطالة في القطاع الزراعي كنسبة من العمالة الكلية خلال المدة المبحوثة وينطبق الامر عند ملاحظة قيم القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي حيث تراوحت القيم بين حد ادنى بلغ 2% عامي 2018 و 2019 وحد اعلى بلغ نحو 8.56% في عام 2002 ، وتبقى هذه القيم متدنية جدا لتعبر عن ضعف مساهمة القطاع الزراعي في الاقتصاد العراقي.

ان المؤشرات السابقة لتوضح وبشكل قاطع ان استقدام الاموال الاجنبية الى داخل السوق العراقية سيكون محفوفا بالمخاطر فضلا عن مؤشرات اخرى كصلاحية البيئة التشريعية والمالية واللتين تلعبان دورا كبيرا في جذب الاموال الاجنبية . والاهم من كل ذلك هو خصوصية السوق العراقية والتي ينبغي ان تؤخذ بنظر الاعتبار عند سن القوانين الخاصة بالاستثمار.

مما تقدم يمكن ان نجمل تأثير المؤشرات السابقة في جذب او طرد الاستثمارات الاجنبية الى العراق وكما موضح في الجدول (7)

جدول 7. تأثير المؤشرات المبحوثة في جذب او طرد الاستثمارات الاجنبية الى العراق

التأثير	المؤشر	
سلبي	الصادرات غير النفطية	القدرة التنافسية للاقتصاد العراقي
ايجابي	الصادرات مع النفط	
سلبي	درجة الانفتاح التجاري	
ايجابي	قيمة الاحتياطات من النقد الاجنبي	القدرة على ادارة الاقتصاد الوطني

سلبى	عجز او فائض الموازنة	
سلبى	معدل النمو الاقتصادي	قوة الاقتصاد الوطني واحتمالات نموه
ايجابي	معدل التضخم	
ايجابي	معدل نمو السكان	
سلبى	مؤشر الاستقرار السياسي	
سلبى	معدلات البطالة	
سلبى	معدلات البطالة في القطاع الزراعي	
سلبى	القيمة المضافة للقطاع الزراعي بالنسبة لـ GDP %	

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى نتائج المؤشرات السابقة

مما تقدم يمكن الاستنتاج بان البيئة الاقتصادية العراقية غير صالحة للاستثمار الاجنبي المباشر لما تحمله من مؤشرات لا تصب في صالح المستثمر الاجنبي والمتمثلة بالقدرة التنافسية والقدرة على ادارة الاقتصاد الوطني فضلا عن ضعف مؤشر الاستقرار السياسي وارتفاع معدلات البطالة ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي ، فضلا عن عدم قدرة الاقتصاد العراقي على تنويع مصادر تمويل ميزانيته كونه اقتصادا ريعيا يعتمد على مورد واحد تمثل بالقطاع النفطي الذي يشكل نسبة كبيرة جدا في الايرادات الحكومية. الى جانب ان القطاع الزراعي رغم امتلاكه لموارد مهمة الا انه سيبقى متخلفا عن النهوض ومساندة القطاع النفطي طالما كان محكوما بسوء ادارة هذه الموارد وطالما كانت مؤشرات بهذا الضعف.

واستنادا الى الاستنتاجات اعلاه يوصي البحث بضرورة العمل على زيادة تأثير المؤشرات الايجابية والتي سجلت علامات ايجابية كقيمة الاحتياطيات من النقد الاجنبي ومعدل نمو السكان ومعدلات التضخم ، وبالمقابل معالجة التأثيرات السلبية للمؤشرات الاقتصادية التي سجلت علامات سلبية كمؤشر الاستقرار السياسي ومعدلات البطالة ومعدل النمو الاقتصادي وغيرها لأجل ان تكون عامل نجاح للبيئة الاستثمارية العراقية وجعلها عامل جذب للاستثمار الاجنبي المباشر ولا سيما للقطاع الزراعي . وكذلك العمل على ان تكون القوانين والتشريعات مؤهلة ومناسبة لشروط السوق العراقية وفي نفس الوقت للمستثمر الاجنبي. اي مراجعة أنظمة الحوافز والاطر التنظيمية الخاصة بكل من الاستثمارات المحلية منها والاجنبية مثل اعطاء افضلية مشاركة راس المال الوطني مع راس المال الاجنبي. يضاف الى كل هذا وعند الاخذ بقرار ادخال المستثمر الاجنبي ينبغي عدم الاهتمام بتلك الاستثمارات التي لا تخدم الاهداف التنموية الموضوعية من قبل الحكومة.

المصادر

- 1- الازرق، حسين. 2006. الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية. منشور عبر الموقع الالكتروني www.google.com
- 2- البنك المركزي العراقي . نشرات سنوية مختلفة.
- 3- جودة، نضال شاكر و اسراء سعيد صالح. 2020. قياس وتحليل اثر عجز الموازنة العامة في الدين العام في العراق للمدة (2003-2016). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية. العدد 35.
- 4- الحديثي، صلاح الدين حامد واخرون. 2008. الاعفاء الضريبي كعامل جذب للاستثمار الاجنبي في العراق. منشور عبر الموقع الالكتروني www.google.com
- 5- الحوالة ، شاكر محمود شهاب. 1983. الاستثمار الزراعي وفعاليتيه في تنمية الاقتصاد الريفي العراقي مع اشارة خاصة بعد سنة 1968. رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد. كلية الادارة والاقتصاد. الجامعة المستنصرية.
- 6- خوشناو، صباح صابر محمد. 2019. تحليل وقياس اثر عجز الموازنة وعرض النقود على المستوى العام للأسعار في العراق للمدة(1988-2017). مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية. المجلد 11. العدد 25. ص 20-58
- 7- الدبوني ، وداد ادور وادي. 1996. تحليل قياسي لدور الاستثمار في استصلاح الاراضي الزراعية في العراق للمدة (1989- 2006). اطروحة دكتوراه. قسم الاقتصاد الزراعي. كلية الزراعة. جامعة بغداد.
- 8- الزهراني ، بندر بن سالم . 2004. الاستثمارات الاجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للمدة 1970-2000). رسالة ماجستير. قسم الاقتصاد. كلية العلوم الادارية. جامعة الملك سعود.
- 9- شهيب، رشا خالد. 2020. قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة والميزان التجاري(العجز التوام) في العراق للمدة 1980-2018 باستخدام منهجية (Engle-Granger). مجلة واسط للعلوم الانسانية. المجلد 16. العدد 45. ص 413-446.
- 10- عبد الزهرة، سهيلة. 2016. تحليل عجز الموازنة في العراق في ظل التحديات القائمة للمدة 2004-2013. المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. السنة الرابعة عشرة. العدد الخمسون. ص 154-174
- 11- عبد الحسين ، علي جابر واخرون. 2019. تقدير وتحليل اثر نسبة مساهمة القطاع النفطي والزراعي في الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة 1990-2016. مجلة المثني للعلوم الاقتصادية والادارية. العدد 55 . ص 433-450.
- 12- العبيدي، سعيد علي واخرون. 2013. السياسات المقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى العراق. منشور عبر الموقع الالكتروني www.google.com
- 13- العقيدى، محمد عبد الكريم منهل. 2005. افق الاستثمار الاجنبي المباشر في جمهورية العراق. مجلة الزراعة البحثية. العدد الثالث.
- 14- العيساوي، عبد الكريم جابر و محمد منعم غانم. 2016. عجز الميزانية العام (العراق كنموذج). المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية. العدد 51. ص 72-109.

- 15- عيسى، سعد صالح و عطية محمد اسماعيل. 2018. قياس اثر الانفتاح التجاري في النمو الاقتصادي في العراق للمدة 2003-2016 باستخدام انموذج ARDL. مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية. المجلد 3 العدد 43. ص 246-262.
- 16- الفواز، تركي محجم. 2016. الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الاردن. بيانات نصف سنوية 2000-2003. مجلة دراسات للعلوم الادارية. المجلد 43. العدد 2. ص 617-627.
- 17- مطلق، قصي نزيه. 2014. تحليل اقتصادي للعوامل المحددة للاستثمار المحلي واجنبي المباشر في الزراعة العراقية للمدة (2000-2012). اطروحة دكتوراه. قسم الاقتصاد الزراعي. كلية الزراعة. جامعة بغداد. ص 129.
- 18- محمد، بن مريم. 2018. دور الاستقرار السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر. دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة 1987-2001. الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية. المجلد 10 العدد 2. ص 55-71.
- 19- منظمة الشفافية العالمية تقرير عام 2019. -النمو الاقتصادي، العمالة، والفقير في الاقتصادات النامية: تركيز على المنطقة العربية. الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. 2015.
- 20- Institute for Economics and Peace (2015).
- 21- Jiho,J. and Y. Seungkwan.1999. does Political instability Matt? Political instability as a determinants of Us foreign direct investment in Korea, 1977-1991. Presented at the Southern political science association, savannah, GA.
- 22- Madaline, R. 2015.Political stability –A condition for sustainable growth in Romania. Procedia Economic and Finance. Vo 30.pp.751-757. Published on cite Sciencedirect.com.
- 23- Tun,W. and W.C.Huey. 1982. Determinants of Private investment in developing countries. The Journal of development studies. Vol 1. No 1. pp. 19-35.
- 24- www.theglobaleconomy.com
- 25- www.wikipedia.org
- 26- www.csrgulf.com

